الطريق إلى الأمام:
تقرير شامل بشأن البرمجة المتكاملة في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والتعافي الاقتصادي

1 معلومات أساسية

لا تزال النساء النازحات قَسْراً في شتّى أنحاء العالم تعانين من قدرة ضعيفة جداً في الوصول إلى مصادر دخل مستدامة والتحكُّم بها. ولا يُسمح للنساء بالعمل في ما يقرب من نصف البلدان التي تستضيف النازحين، لأنَّ لوائح سوق العمل والأعراف الاجتماعية تمنعهن من المشاركة. وفي هذه الأوضاع، كثيراً ما تُرغَم النساء على البحث عن فرصة عمل في الاقتصاد غير النظامي، ما يعرّضهن للاستغلال والتمييز ولأشكالٍ أخرى من الإيذاء من أجل إعالة أنفسهنّ وأسرهنّ. وفي هذه الأوضاع، لا يتمكَّن سوى 6 إلى 40 في المائة من النساء النازحات من العمل، وتبدو هذه النسبة دائماً أقل من معدلات العمالة لدى كل من الرجال النازحين والنساء غير النازحات.

كما أنَّ مشكلة النزوح تزيد من خطر مجابهة العنف القائم على النوع الاجتماعي والتعرُّض له. ويؤثر العنف القائم على النوع الاجتماعي بصورة غير متناسبة على النساء والفتيات في هذه الأوضاع، ويمتد ليشمل فئات مهمشة أخرى ومتقاطعة، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة أو الأفراد من ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة.

وبعض العوامل مثل الصدمات النفسية، والإعاقة، والأعراف المرتبطة بالنوع الاجتماعي، والوضع القانوني، والوصم المرتبط بالناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي، قد تمنع الناجين من الحصول على عمل آمن أو لائق أو تنظيم المشاريع والتحوُّل إلى الاعتماد على الذات اقتصادياً. ويمكن لهذه العوامل أن تدفع الناجين بالبقاء في أوضاع مهينة أو هشة أو الانخراط في سلوكيات محفوفة بالمخاطر.

ورغم أنَّ العنف القائم على النوع الاجتماعي منتشر إلى حدٍّ كبيرٍ في الأوضاع الإنسانية، إلا أنَّ فجوات خطيرة تبدو موجودة على مستوى الأدلة المتعلقة بطريقة استفادة الناجين من برامج التعافي الاقتصادي التي تدمج الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتخفيف من حدته والتصدي له من أجل تلبية احتياجات التعافي لديهن على المدى الطويل.

اشتركت مفوضية اللاجئين النسائية مع المجلس الدنماركي للاجئين في إعداد برنامج «النهوض بالتمكين الاقتصادي للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي في الأوضاع الإنسانية عبر أدلة وإجراءات ذات طابع محلي من أجل تغييرٍ محوِّل للمنظور الجنساني.» [1] ويتوخى هذا البرنامج معالجة الفجوات في الأدلة ودعم مقدمي الخدمات الإنسانية بُغْيَة تنفيذ النماذج البرنامجية المتكاملة في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي-التعافي الاقتصادي التي تركز على التعاون مع المنظمات المحلية وتتصدى لعدم المساواة بين الجنسَين.

استكملت مفوضية اللاجئين النسائية تقريراً شاملاً على الصعيد العالمي من أجل تحديد الأدلة والممارسات القائمة التي ستشكل الأساس للبرنامج في أربعة من سياقات النزوح - الأردن وأوغندا ولبنان والنيجر، ومن أجل وضع نظرية للتغيير. وسيسترشد بتوجيهات نظرية التغيير هذه في تصميم نماذج برنامجية متكاملة في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي-التعافي الاقتصادي وتنفيذها وتقييمها بما يشمل شراكات بين المنظمات المحلية والدولية. وتلخص هذه اللمحة الموجزة النتائج التي توصل إليها التقرير العالمي الشامل.

يُرجى الإطلاع على التقرير العالمي الشامل هنا

[1] يشير الإجراء ذو الطابع المحلي إلى المشاركة والقيادة البنَّاءتَين من قِبل الجهات الفاعلة على الصعيدَين المحلي والوطني (مع التركيز على المنظمات التي تقودها المرأة) والمنظمات التي تمثل الفئات السكانية الضعيفة) في الاستجابة الإنسانية وزيادة التمويل المباشر. ويعالج التغيير المحوِّل للمنظور الجنساني الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسَين، بما في ذلك أوجه الخلل في علاقات القوة بين الرجل والمرأة، فضلاً عن الهياكل والقواعد التي تدعم أوجه عدم المساواة هذه.

2 النتائج

يجمع التقرير الشامل العالمي أدلة تتعلق بالبرمجة المحوِّلة للمنظور الجنساني وذات الطابع المحلي، التي تدمج التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والتعافي الاقتصادي، بما في ذلك المساعدات النقدية وبقسائم شرائية. [٢] وفي المجموع، تمَّ تحليل ٦٢ منشوراً و١١ مقابلة مع الخبراء من أجل تحديد النماذج البرنامجية والتدخلات، والعوائق، والممارسات الجيدة، والتوجيهات، والأدوات.

يستعرض التقرير كيف يمكن لعناصر التعافي الاقتصادي، والبرمجة في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتحويل المنظور الجنساني، وإضفاء الطابع المحلي على ممارسة العمل الإنساني، أن تساهم في تعزيز التمكين الاقتصادي للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

ويُفترَض أن تتجاوز برمجة التعافي الاقتصادي للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي عمليات تقييم الأسواق والأنشطة الاقتصادية من أجل معالجة بعض العوائق التي تنشأ أو تتفاقم بفعل التعرُّض لمخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي. وهنا يبرز دور برامج دمج التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والتعافي الاقتصادي في الوقاية من هذا النوع من العنف ومساعدة الناجين في التغلُّب على التحديات المالية والنفسية والقانونية والاجتماعية التي تحيط بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وتحول دون التعافي الاقتصادي.

حتى عند تصميم برامج مدروسة ومحددة الهدف، يبدو أنَّ الأعراف الاجتماعية السائدة بشأن النوع الاجتماعي قد تحدُّ من المشاركة في البرامج وتقيّد النواتج ذات الصلة بالنسبة إلى النساء والفتيات والأفراد من ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة. وقد تنشأ عواقب سلبية غير مقصودة عندما تُصمَّم البرامج بطريقةٍ لا تتصدّى لدوافع عدم المساواة بين الجنسَين، مثل القدرة المحدودة على التنقُّل بسبب عدم الاستقلالية، وعدم توفر الوقت بسبب عدم التعاون بين الجنسَين في الأعمال المنزلية، واستجابات ضعيفة من جانب أفراد الأسرة لتغيُّر ديناميات النوع الاجتماعي. وإنَّ إدماج عناصر البرامج التي تهدف إلى تغيير المعايير الجنسانية على الأصعدة الفردية والمجتمعية والمؤسسية قد يساهم إيجابياً في الحد من عدم المساواة بين الجنسَين الناجم عن هذه العوائق، وقد يساعد في تحسين النواتج التي تحققها عناصر برنامج التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والتعافي الاقتصادي.

وقد تساهم البرمجة التي تقودها المنظمات المحلية في إتاحة الوصول إلى المجتمعات المحلية المستهدفة، وتعزيز تصميم عناصر البرامج وتنفيذها بالاستعانة بخبرات تتعلق بسياقات محددة، وزيادة القدرة المحلية من أجل التغيير المستدام. وسيعود العمل مع المنظمات الدولية بالفائدة على المنظمات المحلية من حيث المعارف ومشاركة الشبكة وكسب للتمويل.

3 التوصيات

يوضح استعراض المؤلفات والمقابلات مع المخبرين الرئيسيين توصياتٍ عديدة متعلقة بالبرمجة المتكاملة:

- إجراء تقييمات خاصة بالسياق لفرص السوق ومخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي بُغْيَة توجيه تصميم البرامج وتنفيذها، بما يكفل تصنيف البيانات حسب مختلف الفئات السكانية. واكتسب هذا أهمية بشكل خاص للفئات المهمَّشة من الناجين، مثل الأفراد ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المتنوعة أو الأشخاص ذوي الإعاقة.
- استخدام نهج يركز على الناجين طوال دورة البرنامج حرصاً على أن تكفل عملية التقييم والتصميم والتنفيذ سلامة الناجين وسريّة معلوماتهم واحترامهم وحمايتهم من التمييز.
- كفالة التنسيق وتدريب جميع موظفي البرامج على أساسيات كل عنصر من عناصرها — المساواة بين الجنسَين، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والتعافي الاقتصادي، بما في ذلك المساعدات النقدية وبقسائم شرائية. وتكمن السمة الأساسية للبرمجة المتكاملة بالإقرار بامتلاك الخبراء المحليين قواعد معرفية مختلفة، كما أنَّ تبادل المعارف وبناء القدرات في ما بين الشركاء يشكّل مفتاح النجاح.

بشكل عام، تتيح نتائج هذه الدراسة سبيلاً أمام البرمجة المتكاملة المحوِّلة للمنظور الجنساني وذات الطابع المحلي في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والتعافي الاقتصادي لصالح الناجين في الأوضاع الإنسانية، وتسلط الضوء على المجالات التي تستحق مزيداً من البحوث.

[2] في إطار المساعدات النقدية وبقسائم شرائية، يستلم المستفيدون أموالاً نقدية أو قسائم شرائية مباشرةً، يمكنهم استخدامها مقابل الحصول على السلع والخدمات.

للحصول على مزيد من المعلومات، يُرجى التواصل عبر: aditib@wrcommission.org.

تعمل مفوضية اللاجئين النسائية على تحسين الظروف المعيشية وحماية حقوق النساء والأطفال والشباب الذين نزحوا من جرّاء النزاعات والأزمات. وللاطلاع على مزيد من المعلومات، يُرجى زيارة womensrefugeecommission.org.

المجلس الدنماركي للاجئين هو منظمة غير حكومية دولية رائدة تعمل في ٤٠ بلداً من أجل حماية اللاجئين وغيرهم من المجتمعات والأشخاص المتضررين من النزوح، ويكافح لمناصرتهم وبناء مستقبلٍ مستدامٍ لهم. وللاطلاع على مزيد من المعلومات، يُرجى زيارة www.drc.ngo.